الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر

د. إسماعيل بوقرة   جامعة خنشلة

ملخص:

يدور هذا الموضوع حول العلاقة التكاملية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، بحيث لا استقرار بدون تنمية ولا تنمية بدون استقرار، فاستقرار الدول وأنظمتها يعد أداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع،عن طريق تحقيق الدولة لبرامجها ومخططاتها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن الحوكمة الرشيدة تعتبر سببا جوهريا في تحقيق الاستقرار عن طريق تنفيذ برامجها وإشباع حاجيات المواطن عن طريق تحقيق الأمن الغذائي، ولهذا نجد كل دول العالم تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الشاملة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، والجزائر كغيرها من الدول عرفت بأن الاستقرار السياسي لا يتأتى إلا بتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الشاملة والمتواصلة، خاصة بعد التدهور الأمني خلال سنوات التسعينيات وبداية الألفية الحالية والتي جعلت السلطة تتحرك في المسارين معا : الاستقرار والمصالحة من جهة والتنمية والإنعاش الاقتصادي من جهة ثانية.

ونظرا لأهمية الموضوع والارتباط بين فكرة الاستقرار وفكرة التنمية اتخذناه كموضوع للبحث، طارحين الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تحقق التنمية الاستقرار؟، وهل الاستقرار أداة لتحقيق التنمية أم العكس؟، متبعين في ذلك المنهج التحليلي والخطة التالية:

المبحث الأول: الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: التنمية الشاملة.

المبحث الثالث: أثر الاستقرار السياسي على التنمية.

Résumée :

Ce sujet est sur la complémentarité entre la stabilité politique et le développement durable, Alors que pas de stabilité sans développement ni de développement sans stabilité , La stabilité des États et ses systèmes est un outil efficace pour réaliser le plein bien-être de l'individu et de la société, Grâce à la réalisation de l'état de leurs programmes et plans de développement dans divers domaines économiques, sociaux et culturels, En outre, la bonne gouvernance est considérée comme une raison fondamentale pour la réalisation de la stabilité, grâce à la mise en œuvre de ses programmes et de répondre aux besoins du citoyen en obtenant la sécurité alimentaire, Voilà pourquoi nous trouvons tous les pays du monde cherchent à parvenir à un développement global afin d'assurer la sécurité alimentaire, Algérie, comme les autres États savent que la stabilité politique ne peut être atteint que par la sécurité alimentaireet le développement global et durable, Surtout après la détérioration de la sécurité au cours des années nonante et le début du millénaire actuel, qui fait le pouvoir travail dans

www.manaraa.com

les deux pistes ensemble : La stabilité et la réconciliation d'une part et le développement et la reprise économique de d'une autre part .

Étant donné l'importance du sujet et le lien entre la stabilité et le développement, nous l'avons pris comme sujet de recherche, posant la problématique suivante: dans quelle mesure le développement atteint la stabilité?, Est-ce que la stabilité est un outil pour le développement ou le contraire?, en appliquant la méthode d'analyse avec le plan suivant :
Premier thème: la stabilité politique.
Le deuxième thème: le développement global.
Le troisième thème: l'impact de la stabilité politique sur le développement.

مقدمة:

تعد مسالة الاستقرار السياسي في أي نظام و في أي بلد النقطة الأساسية والجوهرية في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ الإدارة لسياستها التنموية فالدولة بصفة عامة تغير نمط عملها وسلوكها من دولة حارسة تقوم على أساس الأمن والدفاع وتحقيق العدل إلى دولة تدخليه تهدف إلى تحقيق الصالح العام وإشباع حاجيات المواطنين إلا انه ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك موازنة بين تدخلها من جهة وبين توفير الديمقراطية وإشباع الحاجيات من جهة أخرى كما أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة مستقرة آمنة.

والاستقرار السياسي ارتبط وجودا مع وجود الدولة وشغل حيز كبير من الفكر السياسي. وإذا كان في السابق ارتبط الاستقرار السياسي بالمحافظة على الدولة وعلى وجودها. فانه في الوقت الحالي توسع مفهوم الاستقرار السياسي ليشمل كل مناحي الحياة في الدولة. سياسيا. واقتصاديا. واجتماعيا. وثقافي. وتنمويا. ولذا نجد وان الكثير من الفلاسفة والمفكرين تعرضوا لفكرة الاستقرار السياسي وأثرها على التنمية في الدولة .وتوصل الجميع إلى أن تحقيق التنمية في أي بلد يستوجب أن يكون هناك استقرار. ولهذا يرى ماركس زعيم الشيوعية وأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في المجتمع .وهذا الصراع سيظل حتى ينتقل إلى المجتمع الاشتراكي وينهي بذلك التفاوت الطبقي. أما أرسطو فيري في كتابه السياسة و " أن التفاوت الكبير وعدم التوزيع للثروة والمكانة و الامتيازات هي من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي".

والجزائر كباقي الدول الأخرى عملت من أجل إيجاد استقرار سياسي وتعاون بين الكتل السياسية من اجل الاستقرار والتنمية الشاملة في جميع مناحي البلاد .ولهذا يعد التعاون السياسي في الإدارة أو المجالس المنتخبة أهم ركيزة للتنمية الشاملة وتنفيذ سياسات الدولة على المستويين المحلي والوطني. وهو ما جعلنا نتخذه كمداخلة في هذا الملتقى العلمي طارحين الإشكالية الآتية: **إلى إي مدى يحقق الاستقرار السياسي أهداف التنمية المحلية؟** وللإجابة عن

www.manaraa.com

هذا السؤال اتبعنا المنهج التحليلي الاستقرائي مقسمين الخطة إلى فرعين تناولنا في الفرع الأول إلى المفهوم العام للاستقرار السياسي والتنمية وفي الفرع الثاني دور الاستقرار السياسي في التنمية المحلية.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار السياسي والتنمية المحليةأولا : مفهوم الاستقرار السياسي

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول فكرة الاستقرار السياسي وشغل أفكار المفكرين والمحللين والسياسيين وقد ظهرت في هذا الشأن أفكار مختلفة ومتضاربة في مفهوم وتعريف الاستقرار السياسي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة.

ولقد كان لهذه الفكرة الأثر البالغ في عدم اتفاق المفكرين والفقهاء في وضع تعريف لهذه الفكرة ولهذا نجد وان المفكرين الاشتراكيين يربطون فكرة الاستقرار السياسي بانتقال المجتمع إلى النظام الاشتراكي ثم الشيوعي والذي تزول فيه الطبقية ويصبح الجميع شركاء ومتساوون في الحقوق والواجبات ويصبح كل شيء مشاع فلا صراع طبقي ولا ملكية خاصة. أما البعض الآخر فقد ذهب إلى إن الاستقرار السياسي في المجتمع يتحقق في حالة وجود مجتمع متماسك متوازن ومن ذلك الفقيه والفيلسوف ميكا فيلي والذي حذر من اللجوء إلى العنف السياسي والاضطهاد كأسلوب لتحقيق الاستقرار وان استخدام العنف لا يكون إلا استثناء وللضرورة الملحة وفي حدود. أما الفقيه هوبزفيري أن السلطة المطلقة هي من صفات الحاكم وبالتالي يجب على أفراد المجتمع الخضوع للسلطة وان هذا الخضوع هو سبب قيام الاستقرار في أي بلد ولذا يجب أن يمتلك الحاكم أدوات القهر واستخدامها لتحقيق الاستقرار لان خوف الأفراد من الجزاء هو الدافع للطاعة والخضوع للقانون[1] وبناء على ما ذكر في أدبيات الفقه الغربي فان الاستقرار السياسي يختلف من مدرسة إلى أخرى فهناك من يرى بان الاستقرار السياسي يقوم على أساس القوة والتسلط

والبعض الآخر يذهب إلى أن الاستقرار السياسي يقوم على أساس التوزيع العادل للثورة.إلا أن هذين الاتجاهين وان كانا على قدر من الصحة في بعض الحالات إلا أن الاستقرار السياسي في أي دولة يجب أن يقوم على أساس تحقيق اكبر قدر من التعاون بين الجهة الحاكمة وإفراد المجتمع.إلا انه ولتحقيق ذلك لا بد أن تكون النخبة الحاكمة شرعية وانه يتولد ذلك عند أفراد المجتمع. وهذا الاعتقاد يتوقف على الثقافة السياسية الخاصة بكل مجتمع. وبالتالي فان

---

[1] - محمد علي عمير الشرياني. العمالة الوافدة للاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990ــ 1999 رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة. 2002. ص 18.

www.manaraa.com

فكرة الاستقرار السياسي لا تعني المحافظة على الأوضاع القائمة وإنما يعني قدرته على إدارة العملية الاجتماعية بمفهومها الشامل بطريقة تضمن التضامن الاجتماعي العام[1].

ـ أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي

تتمثل أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي حسب مواقف الفقه والمفكرين والفلاسفة في 03 أبعاد وهي:

ـ السلوك الإنساني: وهذا السلوك يقوم على مفهومين اثنين:

ـ عدم اللجوء إلى العنف

كل دولة تهدف إلى المحافظة على ديمومتها واستمراريتها ولا يتماشى ذلك إلا بنبذ العنف وعدم السماح بوجود قوة موازية لقوة الدولة أو وجود دولة داخل دولة. كما انه ولتحقيق الهدف من وجود الدولة وللمحافظة على ديمومتها واستقرارها تسعى كل دولة إلى التحكم والسيطرة على قوات الجيش والأمن والتي تستخدمها كأداة لمحاربة كل عنف والمحافظة على الاستقرار.

كما أن كل دولة تعمل وتسعى من اجل محاربة العنف السياسي والذي غالبا ما يكون مرتبط بالمجتمعات غير المستقرة. ورغم أن الدول كلها تسعى إلى عدم وجود العنف السياسي إلا أن البعض يرى خلاف ذلك ويعتبر وان العنف السياسي قد يخدم النظام لأنه يدفعها إلى تجنب أعمال عنف أكثر خطورة ويدفع الدولة إلى تغيير سياستها والبحث عن الحلول وبذلك يكون هذا العنف السياسي ايجابيا ويقي الدولة الفوضى على المدى الطويل[2] والعنف السياسي ظاهرة قديمة وهي عبارة عن وسيلة للتعبير عن الرأي السياسي والحصول على الشرعية ويقوم به صاحبه لتحقيق هدف سياسي أو التعبير عن موقف سياسي أو رد على موقف سياسي مضاد.

ولهذا عرف العنف السياسي بأنه " استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية.[3] ولهذا قد تمارس السلطة السياسية العنف من اجل إخضاع خصومها السياسيين وهذا ما يترتب عليه العنف والعنف المضاد.

ب ـ التقيد بالقواعد القانونية

ويتحقق هذا الأمر بضرورة احترام القواعد القانونية في الدولة بدء من قواعد الدستور إلى اقل قاعدة قانونية في الدولة من طرف الحاكم والمحكوم أو ما يعرف بسيادة القانون. ومن ذلك

---

[1] - مريم أحمد لوثاه. مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية (دراسة العوامل والمحددات الخارجية والداخلية) أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1991. ص 27 ــ 28

[2] - محمد علي عمير الشرياني. المرجع السابق. ص 26.

[3] - حسنين توفيق ابراهيم.ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999.ص.48

www.manaraa.com

عدم متابعة الأشخاص على أرائهم السياسية وعدم الاعتقال بدون محاكمة عادلة ، وقمع المعارضة تحت مسميات مختلفة وحجج واهية وعدم اللجوء إلى حل المجالس النيابية والمحلية. وبالتالي يجب على أفراد المجتمع والمعارضة السياسية عدم الخروج على نصوص القانون. وعدم تكوين جماعات أو جمعيات ومنظمات سرية أو التمويل من الخارج أو التحريض على العنف.

2ـ التوازن بين المتطلبات والمخرجات

ويعني ذلك يجب أن يتخذ النظام موازنة بين ما يقدم إليه من مطالب شعبية مادية أو معنوية وبين ما يقدمه ويعطيه للأفراد والجماعات أي ما يعرف بالتغذية العكسية. وبالتالي فان وجود توازن بين المطالب والاستجابات يؤدي بالنتيجة إلى استقرار الأوضاع واستمرار النظام والانسجام بين الحاكم والمحكوم وبين مؤسسات الدولة .وعليه فان عجز السلطة على تحقيق الحد الأدنى من المطالب أو تحقيق أكثر من المطالب سيؤدي حتما إلى الإفلاس السياسي وبالنتيجة عدم الاستقرار والفوضى[(1)].

3 ـ البعد النفسي

يرى الفقيه ليبست"إن الشرعية السياسية لكل نظام متوقفة على قدرة هذا الأخير في إقناع الأفراد والجماعات بان المؤسسة الحكومية القائمة هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع ولذي يرى بان المحافظة على الاستقرار السياسي في أي نظام يتوقف على موقف مواطنيها من النظام السياسي القائم ومدى رضاهم به وقدرة النظام على إشباع حاجياتهم"[(2)].

4ـ الرضا عن الوضع

إن شرعية أي نظام سياسي وتحقيقه للبرنامج المسطر من طرفه أثناء حملته الانتخابية يعد أهم حماية وحماية للاستقرار السياسي في أيبلد. إلا انه ولتحقيق ذلك لا بد من تضافر الجهود بين جميع مؤسسات الدولة ومن اجل تلبية مطالب الشعب.

ـ محددات الاستقرار السياسي

لقيام حالة الاستقرار السياسي لا بد من توافر مجموعة من العوامل تتشابك فيما بينها ويمكن إجمالها في الآتي:

التكامل القومي ـ تجانس الثقافة والسياسة ـ الديمقراطية ـ التعاون الاقتصادي والاجتماعي ـ الفعالية السياسية.

---

[1]- محمد علي عمير الشرياني، المرجع السابق، ص 26.

[2]- إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991ــ 2007 رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007، ص 46.

www.manaraa.com

ـ مؤشرات الاستقرار السياسي

تتمثل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي في الآتي:

1ـ طريقة انتقال السلطة في الدولة

إن طريقة الانتقال للسلطة داخل الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي، فإذا كان الانتقال ديمقراطي وطبقا للقواعد الدستورية والقانونية كان هناك استقرار سياسي. أما إذا كان الانتقال يتم وفقا لإرادة السلطة فان ذلك سيؤدي حتما إلى العنف والفوضى والتي قد ينتج عنها تفكك الدولة ودخولها في فوضى هدامة، ولذا يجب على السلطة أن تتبع في طريقة انتقال السلطة الطرق الديمقراطية وإشراك اكبر عدد من التجمعات السياسية في عملية الانتقال السلطوي داخل الدولة ووضع ضمانات كافية لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

2ـ قوة النظام في المحافظة على استقلال وسيادة الدولة

من بين أهم مؤشرات الاستقرار السياسي لأي نظام هي قدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة وقدرتها على الدفاع عن الوطن وسيادته ومصالحه، كما أيضا يساهم في تقوية النظام والابتعاد عن الانقلابات العسكرية والعصيان الداخلي والذي يؤدي في بعض الحالات إلى تدهور الوضع السياسي والأمني وعدم الاستقرار، كما أن قوة النظام المستمد من الشرعية يجعل الدولة ذات هيبة ومكانة بين الدول الأخرى.[1].

3 ـ **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام**: والتي تساهم في رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للأفراد وهذا ما يخلق الطمأنينة والرضاء الشعبي، كما أنه من مؤشرات الاستقرار السياسي أن يكون هناك تجانس بين الثقافات السياسية بين المجتمع وتطبيق الديمقراطية التشاركية والمحافظة على الاستقرار البشري بين المناطق الداخلية والساحلية[2].

ـ ثانيا:التنمية

تعريف التنمية

يعرف البعض التنمية بأنها" عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبادلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتثقيفية والتي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة" تعمل على تغيير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي مما يسمح بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار

---

[1]- اسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، 1991 ــ 2007، المرجع السابق، ص 47.

[2]- معاوي وفاء، الحكم المحلي الراشد كآلية للتنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص52.

www.manaraa.com

من الأمن بشكل مطرد ومتصل.[1] وبناء على هذا التعريف فان التنمية لم تصبح مقتصرة على زيادة ورفع مستوى المعيشي والعدالة الاجتماعية. وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري الذي يشمل مختلف نواحي الحياة أي أن مفهوم التنمية لم يصبح ذو نظرة اقتصادية بل تعدى إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية أي كل مناحي الحياة اليومية للفرد والمجتمع. وتهدف إلى إيجاد تحولات من كل القطاعات الزراعية والصناعية التجارية والخدماتية والسياسية[2].

إلا انه ولتحقيق ذلك يجب أن يكون البلد مستقر وخالي من المشاكل السياسية والعرقية والطائفية.إذ لا وجود للتنمية في ظل مجتمع تعاني وحدته الوطنية من الانقسام وإعمال العنف والانقلابات العسكرية. والتي يترتب عليها العنف والعنف المضاد من خلال قيام المواطنين بالاعتصامات والمسيرات والعصيان وتشكيل لجماعات وعصابات .وبالمقابل تقوم السلطة بوضع تشريعات لتقييد الحريات كمنع التجوال والأحكام العرفية وتشكيل محاكم خاصة. ولذا فان الأنظمة السياسية التي تتمتع بالاستقرار السياسي هي تلك الأنظمة التي قامت بتوزيع المسؤولية بين فئات المجتمع من خلال تداول القوة السياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع. ولهذا فان الديمقراطية لا تعني إنشاء إضرابات سياسية وإنما الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تقوم على أساس التداول على السلطة.

ـ مفاهيم عامة حول التنمية

لم يكن هناك اتفاق عام بين رجال الفقه والقانون على تحديد شامل لمفهوم التنمية ولكن الجميع يتفقون وان التنمية هي تحقيق الايجابية في دور وأداء المؤسسات القائمة على التنمية وتحقيقا لأغراض من وجودها .ولذلك عرفها البعض بأنها تلك العمليات التي توفر متطلبات الحاضر الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم بمعنى استجابة التنمية لحاجيات الحاضر دون مساومة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجياتها.[3]

---

[1] - ـ يوسف الصائغ. التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل. مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي). السنة 09,العددان 106/107 1994. ص 13.

[2] - النشرة الإستراتيجية. مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر. العدد 1. لندن 1981. ص 20.

[3] - عبد السلام إبراهيم البغدادي. الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. مرطز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1993. ص 286.

www.manaraa.com

ـ أما الاتجاه الثاني: فيرى أنها تنمية متكاملة ويعتبر الجانب البشري الجانب الأساسي فيها ولذلك فهي تهدف إلى الحماية والحفاظ على رأس المال البشري ،والقيم الاجتماعية والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع[1].

أما المفهوم الثالث:فيرتكز مفهومه للتنمية على النمو السكاني التنمية الراشدة والبيئة غير المجهدة ،ومعنى ذلك أن برنامج التنمية تتم على احتساب سرعة الاستهلاك واعتماد الأبعاد الاقتصادية والأساسية والاجتماعية.

ـ مؤشرات التنمية

تعتبر مؤشرات التنمية المقياس الفعلي والحقيقي على تطور الدولة ورقابتها كما تسمح لنا في التدقيق في مدى اتخاذ الهيئات المختلفة في الدولة من قرارات وطنية ومحلية ناجعة ومفيدة ومحققة للتنمية ولهذا فقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة في سنة 1992 مجموعة من المؤشرات لتحديد التنمية في أي دولة ومن أهم هذه المؤشرات.

1ـ المساواة الاجتماعية

وتتمثل هذه المساواة في التوزيع العادل والمنصف للموارد الاقتصادية داخل الدولة وإتاحة فرص متكافئة لكل أفراد الدولة في العيش الكريم وكذا المشاركة في صناعة القرارات والمشاركة في عملية التسيير ولهذا يتطلب القضاء على الفقر و توزيع عادل للثورة وهذا ما نصت عليه المادة 21 من مؤتمر ريودي جانيرو.

2ـ الصحة

تعتبر الصحة من أهم مبادئ التنمية لأنها تهدف إلى حماية المحيط ومكافحة الفقر والتخلص من الأمراض والأوبئة والتي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية للأفراد . ولذلك يجب على الدولة وضع منظومة صحيحة وقوية لمحاربة الأمراض المعدية والمنتقلة وتطور الرعاية والأغذية والصحة..

3ـ التعليم

التعليم هو إحدى القواعد الأساسية في ترقية المجتمعات وأداة التوعية للأفراد.ولذلك يجب الاهتمام به وتحسينه وتوفيره للكافة دون تمييز وتفريق. وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية وترقيته بما يتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي ،وتحسين أوضاع المربين والأساتذة وغيره.

[1]- يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل المرجع السابق،ص 14

www.manaraa.com

4ـ الأمن

لا تنمية بدون امن ولا استقرار بدون امن .ولذلك من اجل التنمية الشاملة لا بد من تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي وهذا لا يتحقق إلا بتوفير الحماية الكافية لحقوق الأفراد وحرياتهم وإقامة العدل الاجتماعي بين المجتمع.[1].

ـ أبعاد التنمية

من اجل تنمية شاملة ومستدامة يجب الاعتماد والتركيز على الأبعاد التنموية والمتمثلة في البعد الاقتصادي وذلك من خلال محاربة تبديد الموارد العامة الاقتصادية ، والمساواة في توزيع هذه الموارد توزيعا عادلا وتقليص التفاوت في مستوى الدخل والذي يترتب عليه التفاوت المعيشي وكذا الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.

ـ التنمية السياسية

عرفها البعض بأنها "هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي" [2] أما البعض الآخر فيرى بأنها "عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي"[3].

ـ مقومات التنمية السياسية

- المشاركة السياسية.
- التعددية الحزبية.
- التداول السلمي على السلطة.
- حماية واحترام حقوق الإنسان.

ـ التنمية المحلية

ماهية التنمية المحلية

يقصد بالتنمية المحلية جميع العمليات المتعددة الأبعاد والتي تهدف إلى تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والإداري جنب إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والفقر وتحقيق العدل في توزيع الثروة بين العامة.

1. [1]- يوسف الصائغ. التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل المرجع السابق. ص.14

[2]- عبد السلام إبراهيم البغدادي. الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1993. ص 286.

[3]- علاء الدين هلال. نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية. الهيئة العامة للكتاب. الإسكندرية. 1978. ص 149.

www.manaraa.com

وعليه فان التنمية لا تعني الرقي الاقتصادي فقط كما يتصور عند البعض وإنما هي عملية شاملة متكاملة بين جميع القطاعات ومناحي الحياة كترقية التعليم، والصحة ،والسكن، والخدمات ،والتي تهدف جميعها إلى توفير حياة لائقة وسعيدة وتفتح للموطنين فرص التشغيل ورفع المستوى المعيشي والترفيهي ،وذلك من خلال تجسيدها في تنفيذ البرامج التنموية كبرامج التجهيز ومخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية والبرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية[1].

ـ تعريف التنمية المحلية

عرفها البعض بأنها العملية التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام في التقدم القومي.

كما عرفت بأنها " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك. فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبثها واستشارتها بطريقة تتضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة.[2]"

كما عرفت بأنها "الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعزز الجهود لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد التغيرات التي تبدو على المستوى هذا الحد مما تستعملها موارد الدولة."[3]

ـ خصائص التنمية المحلية

تتمثل خصائص التنمية المحلية في:

1ـ التنمية عملية مقصودة ومخططة.

2ـ التنمية عملية ضرورية للتغيير المنتظم

3ـ التنمية عملية كلية وشكلية.

4ـ التنمية عملية داخلية ذاتية.

5 ـ التنمية عملية ديناميكية.

6 ـ التنمية عملية مستمرة.

---

[1] - رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 19.

[2] - رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المرجع نفسه ص 19.

[3] - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة)، المكتب الجامعي الحديث، 2000، ص 34.

www.manaraa.com

7 ـ التنمية عملية ضرورية لكل المجتمعات دون استثناء المتطور والسائر في طريق التنمية.

8 ـ التنمية عملية شاملة ومستدامة.

ـ أهمية التنمية

تعتبر التنمية أهم ركائز التقدم الشامل في جميع الدول خاصة فيها الدول النامية ،كما أن أهميتها تكمن في مشاركة الأهالي في عملية التنمية المحلية خاصة وان لكل منطقة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافة.

ـ آليات تجسيد استراتيجية التنمية المحلية[1]

من اجل مجتمع راقي ومزدهر في مختلف المجالات فانه يتطلب من الإدارة اتخاذ عدة إجراءات وقواعد من الناحية العلمية ،ولهذا يجب على السلطات المحلية البحث عن الحلول الناجعة وذات الفائدة على مستوى الواقع وافتتاح المجال للإدارة الشعبية ولذلك كان من الضروري حاليا على تأهيل المجالس المنتخبة من اجل ضمان الفاعلية والمردودية داخل الإدارة المحلية باعتبارها الوسيط بين الدولة والمواطن وتتمثل هذه الآليات في الآتي:

1ـ الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نشاط الهيئات المحلية وهو البنية الأساسية لأي عمل يراد له النجاح ،لأنه هو المكلف بالخدمة العمومية وتحسين نوعيتها ولذلك فيجب أن تكون القاعدة البشرية متمتعة بالمؤهلات العلمية والمهنية ولهذا يجب الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين أوضاعه المالية والعملية ومستواه العلمي والتأهيلي وغيره.

2 ـ تطوير مالية الجماعات المحلية

وذلك من خلال منح للإدارة المحلية الوسائل المادية اللازمة والكفيلة لتحسين ماليتها وكذا تشجيعها على الإنفاق قصد توفير خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية وذلك بالاعتماد على اللامركزية المالية[2].

ولذلك يجب تحفيز الجماعات المحلية على تطوير مواردها المالية وكذا الاعتماد على الأنظمة العصرية للجباية المحلية وتوزيع الموارد وإدخال تعديلات على موارد الجماعات المحلية لكي يتماشى مع الإصلاحات وكذا فتح مجالات الاستثمار الموسع وتشجيع المستثمرين على تنفيذ المشاريع وترقية الاستثمار المحلي، وكذا تثمين الموارد المحلية وتشجيع استثمارها خاصة الأملاك العقارية وترقية الأنشطة المحلية من مناجم ومحاجر ومواد البناء والسياحة والصناعات المختلفة والموروث الثقافي وكذا الاهتمام بالتسيير الحضري من خلال التنظيف والمساحات

[1]- تيمراز أحمد، استراتيجية التنمية في الاقتصاد المعرفي، جامعة ورقلة، 2004، ص 152.

[2]- سوامس رضوان، مداخلة في تموين الجماعات المحلية، جامعة عنابة، ص 10.

www.manaraa.com

الخضراء وإدارة المياه كمداخيل، إضافية إلى رسوم مرور أنابيب البترول والمياه والخطوط الكهربائية.

3 ـ تحديث طرق ووسائل التسيير المحلي

إن عملية تحديث طرق ووسائل التسيير المحلي تتمثل في مجموعة من الآليات التي يجب توافرها وتحقيقها، وذلك بغرض تحقيق التنمية على المستوى الإقليمي لكل منطقة، وتتمثل هذه الطرق والوسائل في وجود حكم راشد:

الحكم الراشد: يعتبر من أهم العوامل المساعدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تحقيق الأمن الغذائي والرفاهية الاجتماعية ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار والشفافية في تسيير الشؤون العامة؛ أي هو عبارة عن مجموعة من الآليات التي تعمل على تفعيل العلاقة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وعليه فالحكم الراشد يرتكز على الأسس الآتية:

* الشفافية في سير عمل الجماعات المحلية.

* مشاركة المواطنين في صنع القرار.

أما معاييره فهي: إقامة دولة القانون ، ترسيخ الديمقراطية، التعددية الحزبية والسياسية، المحاسبة الشعبية وتقبل الرأي والرأي الآخر [1].

ـ إخفاقات التنمية

إن التفاوت الاجتماعي يترتب عليه فقر وارتفاع معدلات الوفاة وتفاوت في صور المواصلات وأنظمة المعلومات، مما يشكل عنفا هيكليا تتحقق آثاره بطريقة غير مباشرة، فالأحداث التي عرفتها الدول العربية مصر 1977 و 2012 وتونس 1981 .1984 وحاليا ،والمغرب 1984 والسودان 1981. 1985 والجزائر 1988 وخلال العشرية السوداء كانت كلها نتيجة قيام حكومات هذه الدول برفع أسعار المواد الأولية الأساسية وتخفيض الدعم وذلك تنفيذا لقرارات صندوق النقد الدولي. كما تلعب عدم العدالة الاجتماعية وذلك في تفاوت توزيع الدخل والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والسكن والكهرباء في اختلال الأمن وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولذا نجد الكثير من الدوال العربية ومنها الجزائر خاصة في الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي تعيش تحت وطأة إخفاق مخططات التنمية وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وتزايد مظاهر الاستقرار الاجتماعي وانهيار قيمة العمل وتدني الإنتاجية وتدهور المرافق الحكومية والخدمات العامة وظهور الأحياء الفوضوية والعشوائية في محيط المدن بنزوح الفقراء وسكان الأرياف، كما عرفت المجالس المنتخبة خلال الفترات السابقة على صدور قانون البلدية والولاية الحالين انسدادات في عملها

[1]- عساسي يوبا، دور رؤساء المجالس الشعبية في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013 ـ 2014، ص 31، 32

www.manaraa.com

وتسييرها راجع بعضها إلى مواقف سياسية وأخرى إلى أسباب ذاتية وشخصية أجبرت الولاة في كثير من المرات إلى إعادة تشكيلات البلدية وتغيير الرؤساء والنواب مما ادخل البلاد في دوامة الانسداد والانغلاق وسحب الثقة وهذا ما أثر في التنمية المحلية لدرجة وان بعض الولايات لم يصرف من ميزانياتها إلا اقل من الخمس ولعل ما شهدته ولاية خنشلة في الفترة من 2002 إلى 2012 لأفضل دليل على التأثير السياسي على التنمية إذ أن كل السنوات لم يصرف من ميزانية الولاية إلا ما يتراوح بين 18% و 19% .

أما إخفاق التنمية التربوية فتظهر في تدني مستوى التعليم وانحطاط المؤسسات التعليمية وتدني البرامج التعليمية.

كما شهدت التنمية إخفاقات اقتصادية وتتمثل في تدني صادرات المحروقات والتي تشكل نحو 98 %من إجمالي الصادرات و70 % من المداخيل. وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43%سنة 2007 إلى37% سنة 2011 إلى35% سنة 2013 وانخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10 % منتقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى نحو 63 مليار سنة 2013 ويعود الانخفاض إلى التراجع في الإنتاج النفطي من 205؟82 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2011 إلى 233.3 مليون طن مكافئ من النفط سنة 2007.وهذا يعود إلى تقلبات أسواق النفط العالمي بسبب ازدياد الاحتياطي العالمي وسيطرت المضاربين على السوق النفطية وظهور طاقات بديلة.

أما خارج المحروقات (1) فان انعدام سياسة رشيدة في مجال الفلاحة والصناعة أدى إلى عدم الاستقرار البشري خارج المدن وأدى إلى النزوح وتمثل الصناعة اقل من 5 % سنة 203 مقابل 4.2%سنة 2011اما الفلاحة فان مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لسنة2013 قدرب4.2 % ولا يغطي سوى نسبة تتراوح بين 25الى 30 % من الاحتياجات الوطنية من الحبوب وقد بلغت الفاتورة الغذائية "الحبوب والحليب" 9 ملايير دولار سنة 2012.

تتمثل الواردات الغذائية حوالي 18% من الحجم الإجمالي للواردات والذي بلغ 47.5 مليار دولار سنة 2012 ونحو 55 مليار سنة 2013 أي قرابة 7% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: كيفية مساهمة الاستقرار السياسي في التنمية المحلية

أولا:معنى الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والأمنية. وأنه وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل كل قوى المجتمع عيون ساهرة على الأمن والاستقرار. ولذا فان الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم. ولهذا فانه ومن اجل استقرار سياسي لابد من:

www.manaraa.com

- وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع.
- وجود الثقة المتبادلة بين الطرفين
- توفير الحريات السياسية والثقافية.[1]

وعليه فإن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير في تحقيق التنمية وتنفيذ الحكومة لبرامجها التنموية. فالجزائر عرفت خلال فترة العشرية السوداء في التسعينيات حالة الركود التام للتنمية بل أن هذه المرحلة أعادت الجزائر إلى سنوات الستينيات وبداية السبعينيات وعرفت خراب ودمار لكثير من مؤسسات الدولة .كما عرف النشاط الاقتصادي تدهور لم يشهد له مثيل لدرجة وان الدول الأخرى ضربت على الجزائر حصار اقتصادي وسياسي وأصبحت الجزائر في نظرهم دولة غير آمنة وغير مستقرة .وهذا ما تسبب في إحجام المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر. بل إن الأمر تعدى ذلك بالنسبة للجزائريين . وعرفت هذه المرحلة خروج الكثير من الجزائريين خاصة أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج .كما عرفت مؤسسات الدولة البنكية والتجارية اختلاسات وتبديلات وتحويلات كبيرة إلى دول أوروبية إضافة إلى الاختلاسات التي تعد بالملايير لدرجة وان الدولة الجزائرية أصبحت عاجزة عن توفير المواد الأساسية من سميد وسكر وزيت واعتمد نظام الكوطة في توزيع المواد الأساسية .كما أدى هذا الوضع إلى هجرة الأدمغة وكبار رجال الأعمال واليد العاملة إضافة إلى الخسائر البشرية والتي تعد بالآلاف كما عرفت هذه المرحلة النزوح الكبير لسكان الأرياف والقرى وهذا ما أدى إلى فقدان الفلاحة الريفية وتربية الحيوانات لمكانتها إلى غاية سنة 1999 تاريخ صدور قانون الوئام المدني بموجب القانون 08/99 المؤرخ في 29 ربيع الأول علم 1430 هجري الموافق ل 03 يوليو .1999 ثم قانون المصالحة الوطنية والذي دخلت الجزار مرحلة جديدة تمثلت في العفو عن الكثير من الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية. كما عرفت الجزائر انفتاح اقتصادي وسياسي ودعم للاقتصاد الوطني وسنحاول التعرض إلى بعض هذه العوامل التي تعد المقومات الأساسية للاستقرار وساهمت في التنمية المحلية في الجزائر بل تؤكد مدى العلاقة بين السلم والأمن والتنمية المستدامة[2].

---

[1] ـ تعد الجزائر ثالث منتج للغاو بإفريقيا والمرتبة 11 بالنسبة للبترول و10 بالنسبة للغاز على المستوى العالمي

2- محمد محفوظ. معنى الاستقرار السياسي. مقال منشور بجريدة الرياض السعودية.بتاريخ:2 جمادى الاولى 1438.الموافق 30 جانفي 2017.

[2] - سمية زونوح. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة. 2005.2006. ص 176.

www.manaraa.com

ثانيا: آليات الاستقرار السياسي في الجزائر

حسب دراسة للأمم المتحدة حول الاقتصاد الجزائري للفترة ما قبل 2014 انتهت إلى أن السياق الاقتصادي الجزائري يتسم بمعدل نمو متواضع3% في المتوسط خلال الفترة 2010 ـــــ 2013. وباختلال في الميزان التجاري إذ يتم استيراد مابين 70 إلى 75 بالمئة من احتياجات الأسر الجزائرية والشركات. كما انتقل حجم فائض الميزان التجاري من 26.3 مليار دولار سنة 2011 إلى 11.06 مليار دولار سنة 2013. وهذا حسب دراسة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

وتشهد صادرات الجزائر من المحروقات نحو 98% من إجمالي الصادرات و70% من المداخيل. وقد انتقلت مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 43.7 % سنة 2007 إلى 37 % سنة 2011 و35 % سنة 2013. وانخفضت مداخيل الصادرات بأزيد من 10% منتقلة من 70 مليار دولار سنة 2012 إلى نحو 63 مليار دولار سنة2013 ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع الإنتاج النفطي من233.3 مليون طن مكافئ سنة2007 الى205.82 مليون طن مكافئ سنة 2011. والذي راجع إلى تقلبات سوق النفط وكذا سياسات المضاربين وارتفاع المخزون العالمي ومنافسة الطاقات البديلة. وهو ما يتعين على الدولة الجزائرية آنذاك إلى البحث غلى طرق بديلة للاستثمار خارج المحروقات. والمحدثة للثروة ومناصب الشغل. خاصة في قطاع الخدمات والذي كان آنذاك يشغل حوالي 58% من السكان النشيطين. على حساب. وكذا في قطاع الصناعة والفلاحة والذي كان إنتاجهما جد ضعيف. وقد مثلت الصناعة خارج المحروقات 5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 و4.2% سنة 2011.

أما القطاع الفلاحي فان مساهمته تقدر مابين 9.7% 10% فانه لا يغطي إلا نسبة تتراوح مابين 25% و 30% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب. كما بلغت فاتورة الحبوب والحليب 9 مليار دولار سنة2012.

وعلى المستوى الاجتماعي عرفت مستويات الاستهلاك ارتفاعا. كما انخفض المستوى العام للبطالة.

تتسم الجزائر بهشاشتها الايكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر إذ تبلغ مساحة المناخ الجاف أكثر من 90% من مساحة البلاد تجعل الجزائر تصنف ضمن الدول الفقيرة في مجال الثروة المائية. كما أن التوزيع غير المنتظم للسكان بين الساحل والداخل وكذا التصنيع غير المتحكم فيه سيؤدي إلى زيادة التلوث. ويهدد التغير المناخي وبشكل خاص الفلاحة والمياه والصحة.وهذا ما زاد من فاتورة النفقات على حساب الاقتصاد الوطني

www.manaraa.com

ـ أولا: قانون الوئام المدني:

لقد كان لقانون الوئام الوطني رقم 08/99 الدور البارز في المصالحة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن وذلك من خلال عودة الكثير من المتورطين في الأعمال الإرهابية إلى ديارهم وإعلانهم توقيف نشاطهم الإرهابي وهذا بفضل ما تضمنه قانون الوئام المدني من إعفاءات لهؤلاء من المتابعات والمحاكمات والعقاب أو التخفيف منها وهذا في صلب المادتين 2 و3 منه. ولقد ساهم هذا القانون في إعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ودفع بالتنمية إلى الأمام بعودة النازحين إلى أريافهم وقراهم وكذا دخول المستثمرين الأجانب وغيرها.

ـ ثانيا: الإنعاش الاقتصادي:

لقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 في دعم أنشطة المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما دعمت قطاعات النقل والمنشئات القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ودفع عجلة التنمية في ربوع الجزائر وخاصة في المناطق الأكثر حرمانا. وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة وفتح مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن إضافة إلى التهيئة العمرانية والتي ساهمت بشكل كبير في تقليص الهوة بين المناطق الداخلية والساحلية ويمكن إجمال أهم أهداف هذا البرنامج في[1]:

إعادة الاعتبار وصيانة البنية التحتية ـ مستوى نضج المشاريع ـ دعم النشاط الإنتاجي في ميدان الفلاحة والصناعة والصيد والموارد المالية وذلك من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي للمواد الواسعة الاستهلاك ـ حماية الأراضي من الانجراف والجفاف ـ حماية البيئة ـ تربية المائيات ـ القروض إضافة إلى ذلك فان برنامج الإنعاش الاقتصادي قوى الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية من خلال سياسة التشغيل والحماية الاجتماعية والذي خصص لها غلاف مالي 129 مليار منها 113 مخصصة للتنمية المحلية و13 مليار دينار مخصصة للشغل والحماية الاجتماعية.

ثالثا:البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010 2014:

"أولى البرنامج الاستثماري لسنة 2010. 2014.الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار الأهمية لتحديث البنية التحتية وخصخصة الاقتصاد وقد تم تنفيذ برنامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة في نسبة انبعاثات غازات التدفئة وتم تخصيص غلاف مالي بمبلغ 2000مليار دينار (27 مليار دولار) لقطاع المياه والتطهير و7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي وأحداث 4 مدن جديدة ونحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة .

[1]- سعود الليلي. واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. باتنة. 2009.2010. ص 199.

www.manaraa.com

يتوفر البلد على استراتيجية وطنية للبيئة وخطة عمل للبيئة والتنمية المستدامة ومخطط لتهيئة الإقليم (2010 2030) ومخطط وطني للمناخ (2015 2050) كما يتم انجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقوية اقتصاد الماء وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي . والنهوض بالطاقات المتجددة وتوجد منذ سنة 2011 محطة هجينة لإنتاج الطاقة كما تعمل الدولة على الوصول في سنة 2017 إلى 23 محطة توليد للطاقة الشمسية.

رابعا: البرنامج الخماسي 2015 /2019:

أكد الاقتصاديون والمسئولون وأرباب العمل أن البرنامج الخماسي 2015 2019 يساهم في إنعاش العديد من القطاعات الاستثمارية المنتجة على غرار الصناعة والسياحة والتنمية الاجتماعية كما يتمحور حول مواصلة الاستثمارات في المنشآت بالتوازي مع إنعاش قطاعات أخرى خلاقة للثروة ومناصب عمل والتي تهدف إلى تنوع الاقتصاد وقد حددت قيمته المالية ب21.000 مليار دينار أي أكثر من 262 مليار دولار كما يعطي الأولوية لتحسين البنى التحتية ودعم المقاولة بصفة عامة .أما في قطاع الفلاحة فان المخطط الخماسي يهدف إلى مضاعفة إنتاج الحبوب ليبلغ عند نهاية 2019 حوالي 70 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في سنة 2014 كما أن الإنتاج الفلاحي سيتوسع ليشمل كافة الشعب الفلاحية وهذا بفضل سياسة تقوية برامج التجديد الفلاحي والريفي. وهذا بفضل توسيع المساحات الفلاحية المسقية بحوالي مليون هكتار إضافية وإدماج الأسمدة والبذور وتعزيز المكننة وتخص هذه النتائج 8 شعب فلاحية استراتيجية ويتعلق الأمر بالحبوب التي يتوقع ان يبلغ الإنتاج في سنة 2019 69.9مليون قنطار وفي مجال الخضر يتوقع إنتاجا بنحو 161.3 مليون قنطار مع نهاية الخماسي إضافة إلى شعبة البطاطس التي من المتوقع أن تصل إلى 67.7 مليون قنطار بدل 46.8 في سنة 2014 والتمور أن تصل إلى 12.57 مليون قنطار بدل 9.34 الحالي واللحوم الحمراء إلى 6.2 مليون طن بدل 5.13 الحالي والبيضاء ترتفع من 4ز66 مليون طن إلى 5.67 مليون طن وكذا شعبة الحليب التي من المتوقع أن يرتفع الإنتاج من 3.57 مليار لتر إلى 4.25 مليار لتر. كما يمنح المخطط الخماسي الأولوية لتحقيق التوازن التنموي في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق الحدودية عن طريق التقسيم الإداري الجديد واتخاذ التدابير التي من شانها تحقيق التنمية بشكل محسوس ونوعي.

والمخطط الخماسي 2015 2019 يهدف إلى إعادة تهيئة الإقليم وتنظيمه من اجل القضاء على الاختلالات القديمة وتثمين المؤهلات والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما يعمل المخطط على إبراز أقطاب عمرانية جديدة بإنشاء 5 مدن جديدة لتذليل الاختناق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاكتضاض على المدن الساحلية خاصة وان63% من السكان يتمركزون في الشمال وفي مساحة لا تتعدى 4 في المئة من مجموع مساحة الجزائر.

كما يهدف البرنامج إلى ترقية معدل النمو يصل إلى 7% إضافة إلى الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشة إضافة إلى عصرنة الإدارة. كما يهدف إلى عصرنة المنضومة المالية والبنكية وإدخال نماذج جديد في العمل البنكي والمصرفي وتفعيل سوق القرض وترقية البورصة كما يهدف المخطط إلى إعادة النظر في المنظومة التشريعية المالية وتشديد الرقابة ومحاربة الفساد وفي مجال السكن يهف المخطط إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية منها 800. سكن عمومي ايجاريو400 ألف من صيغة البيع الإيجاري وهي موجهة للمواطنين المنتمون إلى الطبقة الوسطى. و 400 ألف سكن من صيغة السكن الريفي وهو يهدف إلى تطوير الفضاءات الريفية واستقرار السكان الريفيين كما يعمل المخطط على منح قطع أراضي لانجاز سكنات فردية ومدعمة من طرف الدولة وفي مجال البحث العلمي سيخصص المخطط مبلغ 155 مليار دينار لتمويل وتطوير نشاط البحث العلمي والتكنولوجي. كما سيشهد ارتفاعا في عدد الباحثين الناشطين على مستوى مخابر الجامعات ومراكز ووحدات البحث ليصل إلى 52500 باحث مقابل 34423 حاليا على الصعيد الوطني . محددا للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي القادم أهداف استراتيجية . تخص الحفاظ على الأمن الغذائي ودعمه. وكذا دعم الاستثمار وترقية العلوم ودعم الإنتاج الصناعي.[1].

خاتمة:

من خلال ما تقدم فإن التنمية لا تتحقق الا بوجود استقرار وتعاون سياسيين بين كل أطياف المجتمع بمختلف أفكارهم و توجهاتهم السياسية و الثقافية و العقائدية والطائفية فلا تنمية دون امن ولا تطور دون امن . ولا تحقيق رفاهية و اجتماعية و اقتصادية إلا بتوفر الأمن والاستقرار. ولذلك يجب على الدولة الجزائرية ان تأخذ بعين الاعتبار في التنمية المستدامة عامل الاستقرار السياسي بين مختلف التشكيلات الوطنية سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية واعادة الاعتبار الى الأمن و السلم الإجتماعي . كما انه و بالمقابل لا استقرار سياسي و لا أمن إجتماعي إلا بتحقيق التنمية الشاملة وتطبيق سياسة التوازن الجهوي و تحقيق التنمية داخليا وخاصة في المناطق المحرومة و المعزولة منها الصحراوية و الجبلية و الريفية . و البعيدة عن مصدر القرار و ذلك من خلال توفير فرص العمل و السكن وتحسين شبكة الطرقات و التربية والتعليم . وتشجيع الاستثمار و تحسين معيشة المواطن و تقريب الادارة منه و توفير الخدمات. وتأهيل العنصر البشري سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا خاصة في المجالس المنتخبة من خلال وضع شروط للتمثيل وتولي هذه المجالس.

وعليه فإن التنمية و الاستقرار السياسي و ألامن عاملان متلازمان يتواجدان معا ؛ فلا تنمية دون استقرار ولا استقرار دون تنمية .

[1] ـ تعد الجزائر ثالث منتج للبترول واول منتج للغاز في افريقيا وتحتل المرتبتين 11 بالنسبة للبترول و10 بالنسبة للغاز في العالم

www.manaraa.com